

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

مؤشر مدراء المشتريات (PMI) يرتفع لأعلى مستوى منذ ديسمبر 2014

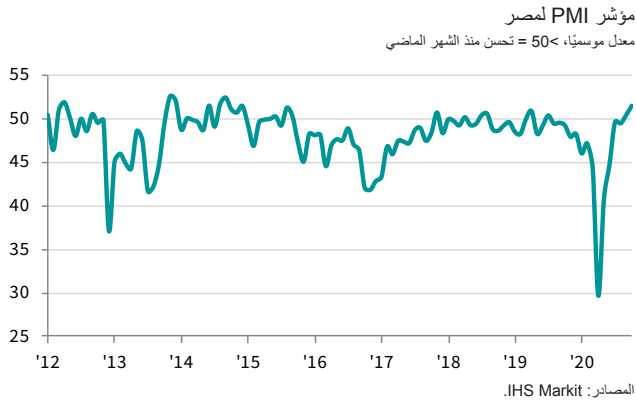
النتائج الأساسية:

نشاط القطاع غير المنتج للنفط في مصر يتوسع بقوة في شهر أكتوبر

أقوى نمو للطلبات الجديدة في أكثر من ست سنوات

تراجع أعداد الوظائف مرة أخرى مع استعادة مستوى الثقة

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 22 أكتوبر 2020.



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج دراسة مؤشر مدراء المشتريات في مصر، يقول ديفيد أوبن، الباحث الاقتصادي بمجموعة IHS Markit:

"أشارت قراءة مؤشر مدراء المشتريات عند 51.4 نقطة في شهر أكتوبر إلى أن القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط قد شهد توسعاً بأسرع معدل منذ قرابة ست سنوات. وسوف يشجع الانتعاش القوي نسبياً الشركات، لكنه يسلط الضوء أيضاً على مدى الفجوة بين مستويات النشاط الحالية ومستويات ما قبل كوفيد التي لا تزال الشركات بحاجة إلى تقليصها. ويمكن أن يتسارع النمو أكثر إذا ظلت القيود فضفاضة، إلا أنه لا تزال هناك مخاطر مستمرة قد تؤدي إلى ببطء الانتعاش.

"على وجه الخصوص، لا يزال الضعف يكمن في جانب التوظيف، حيث انخفضت الوظائف بسرعة أكبر رغم ارتفاع الإنتاج وصعوبات إكمال الأعمال القادمة. وقد أشارت الشركات إلى أنها لا تزال تواجه صعوبة في جمع الأموال اللازمة لتعيين موظفين جدد، وأشارت أيضاً إلى ضعف التفاؤل في ظل ارتفاع حالات كوفيد-19 في أوروبا المجاورة."

شهد اقتصاد القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط نمواً بأقوى معدل منذ نهاية عام 2014 خلال شهر أكتوبر، وفقاً لأحدث بيانات مؤشر مدراء المشتريات. حيث ازداد النمو في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة، ما أدى إلى ارتفاع متجدد في مشتريات مستلزمات الإنتاج. ومع ذلك، تراجعت أعداد الوظائف للشهر الثاني عشر على التوالي مع تراجع مستوى الثقة إلى أضعف مستوى منذ شهر مايو.

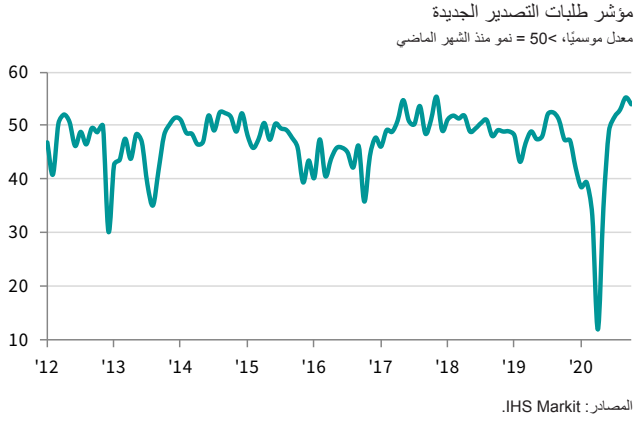
سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لمجموعة IHS Markit - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 50.4 نقطة في شهر سبتمبر إلى 51.4 نقطة في شهر أكتوبر، مشيراً إلى تحسن للشهر الثاني على التوالي. وكان الانتعاش متواضعاً بشكل عام، لكنه رغم ذلك الأقوى منذ شهر ديسمبر 2014.

وقد دعمت المؤشرات الفرعية الثلاثة للمؤشر الرئيسي ارتفاع مؤشر مديري المشتريات، وهي مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة ومخزون المشتريات، في حين جاءت مؤشرات التوظيف ومواعيد التسليم مناقضة جزئياً لذلك الارتفاع.

شهدت الشركات المصرية غير المنتجة للنفط زيادة قوية في النشاط في بداية الربع الرابع من العام، في ظل تقارير تفيد بتحسين أوضاع السوق، ما أدى إلى ارتفاع قوي في طلب العملاء. وأشارت الشركات أيضاً إلى أنها تمكنت من زيادة الطاقة الإنتاجية بسبب بقاء قيود فيروس كورونا 2019 (كوفيد-19) أكثر مرونة مما كانت عليه في وقت سابق من العام. علاوة على ذلك، كان معدل نمو النشاط هو الأسرع منذ شهر أغسطس 2014.

شهدت الطلبات الجديدة أيضاً نمواً بمعدل أسرع في شهر أكتوبر، وإلى أقصى مستوى خلال ما يزيد قليلاً عن ست سنوات. وأرجع كثير من الشركات نمو المبيعات إلى زيادة نشاط السوق داخل مصر والزيادة القوية في أعمال التصدير الجديدة. ومع ذلك، فقد كان الارتفاع في الطلب الأجنبي أبطأ مما كان عليه في شهر سبتمبر.

تابع...



ارتفعت الأعمال المتراكمة في شركات القطاع الخاص للشهر السادس على التوالي، ما يسلب الضوء على تزايد الضغوط على قدرات الشركات. وأشارت الشركات إلى أنها احتاجت إلى المزيد من مستلزمات الإنتاج للحد من هذه القيود، ما أدى إلى أول زيادة في النشاط الشرائي منذ شهر ديسمبر الماضي، وهو ما ساعد أيضاً على زيادة طفيفة في المخزون. تراجعت مواعيد التسليم للشهر الرابع على التوالي.

وفي حين أشارت الزيادة في المشتريات إلى الجهود المبذولة لتوسيع الطاقة الإنتاجية، أظهرت البيانات الأخيرة أيضاً انخفاضاً للمرة الثانية عشرة على التوالي في التوظيف. وأشارت الشركات المشاركة إلى أن ضعف الإيرادات وزيادة الإنفاق في أماكن أخرى غالباً أدى إلى عدم استبدال العمال الذين تركوا وظائفهم أو تقاعدوا، في حين قامت شركات أخرى بتسريح بعض الموظفين. ومع ذلك، وفي حين تسارعت وتيرة التراجع، فقد كانت ثاني أضعف وتيرة منذ شهر نوفمبر الماضي.

وجاء الانخفاض في القوى العاملة في ظل تدهور ثقة الشركات في شهر أكتوبر، حيث تراجعت الثقة بشأن النشاط التجاري في الـ 12 شهراً المقبلة إلى أضعف مستوى منذ شهر مايو. وعلى وجه الخصوص، أثارت الشركات مخاوف من موجة ثانية من حالات كوفيد-19 في أوروبا يمكن أن تنعكس على زيادة الحالات في مصر وتوقو الانتعاش الاقتصادي.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع وتيرة في 13 شهراً خلال شهر أكتوبر، في ظل تسارع زيادة تكاليف المشتريات والارتفاع القوي في الرواتب. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المبيعات إلى أعلى مستوى منذ شهر أغسطس 2019، ولكن بمعدل متواضع.

تعليق

ديفيد أوين

خبير اقتصادي

IHS Markit

هاتف: +44 207 064 6237

david.owen@ihsmarkit.com

كاترين سميث

العلاقات العامة

IHS Markit

هاتف: +1 781 301 9311

katherine.smith@ihsmarkit.com

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجبل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2020. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فإرجى مراسلة katherine.smith@ihsmarkit.com.
لقراءة سياسة الخصوصية، انقر [هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة و دقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسله إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر أكتوبر 2020 في الفترة من 12-22 أكتوبر 2020.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

إخلاء المسؤولية

تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الخذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار الناجمة التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit's Purchasing Managers' Index™ (PMI) إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.